

## أثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة التقارير المالية وجهة نظر معدي التقارير المالية في فلسطين

هاني سلامة احمد العبدلة

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- خانيونس- فلسطين

[haneyal102@gmail.com](mailto:haneyal102@gmail.com)

تاريخ نشر البحث: 2022/10/26

تاريخ استلام البحث: 202/9/26

### المخلص:

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة التقارير المالية ووجهة نظر معدي التقارير المالية في فلسطين، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً أداة الاستبانة في جمع البيانات، موزعة على عينة الدراسة البالغ (86) مفردة من حجم المجتمع. وتبين من نتائج الدراسة انه يوجد علاقة إرتباطية طردية ذات تأثير إيجابي بين متطلبات تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) لزيادة جودة التقارير المالية. وقد أوصت الدراسة إلزام الشركات ذات العلاقة بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية لما له اثر ايجابي في زيادة وتحسين جودة التقارير المالية

الكلمات المفتاحية: معيار القطاعات التشغيلية، جودة التقارير المالية، معدي التقارير المالية.

### المقدمة

حققت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خدمة كبيرة لمصلحة الدول في تحقيق التوافق المحاسبي من خلال تطوير وتحديث للمعالجات المحاسبية التي أدت إلى تلبية أهداف مستخدمي المعلومات من ثم خدمة القضايا المحاسبية الدولية منها تحسين المعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال التقارير المالية كمستند دولي يحقق الجذب للاستثمارات الاجنبية من خلال الأسواق العالمية.

ويعتبر المعيار الدولي للقطاعات التشغيلية (IFRS 08) من المعايير المهمة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة الوضع المالي للشركة من خلال توفير المعلومات القطاعية والإفصاح عنها، وتحديد درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة و السياسات التي تتبعها الشركة في مواجهة تلك المخاطر.

وبما ان التقارير المالية للشركات هي المصدر الأساس لتوفير المعلومات المالية وغير المالية، كان لابد من أن توفر تلك التقارير القدر الكافي من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي اهمها الموثوقية والملائمة والقابلية للمقارنة والتي تمثل في مجموعها جودة المعلومات المطلوب توافرها بتلك التقارير المنشورة بما يتلائم مع تطلعات مستخدميها في توفير محتوى إعلامي كافي عند ائصال المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، باعتبارها وصل بين أهداف المحاسبة ومعاييرها المتبعة في تعزيز ثقة المستثمرين في التقارير المالية وتشجيعهم على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

بالتالي تأتي هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على واقع تطبيق معيار القطاعات التشغيلية لدى الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ولإختبار أثر تطبيقها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتقييم المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات في تحقيق الشفافية والإفصاح الكافي حول المعلومات القطاعية وتعزيز الثقة بالتقارير المالية بما يخدم المهتمين في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية.

### مشكلة الدراسة:

تبحث مشكلة الدراسة في التساؤل عن أثر إلتزام الشركات المساهمة بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) إلى زيادة جودة التقارير المالية المنشورة في بورصة فلسطين، وبناءً عليه يمكن إعادة صياغة المشكلة في الإجابة على التساؤلات التالية:

### السؤال الرئيس: ما أثر الإلتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة التقارير المالية

ويتفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما اثر إلتزام الشركات بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة خاصية الملائمة بالتقارير المالية ؟
- 2) ما اثر إلتزام الشركات بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة خاصية الموثوقية بالتقارير المالية ؟

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على أثر الإلتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة التقارير المالية المنشورة للشركات في بورصة فلسطين، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف التالية:

- 1) تسليط الضوء على العلاقة بين مدى إلتزام الشركات بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية وبين زيادة جودة ملائمة التقارير المالية المنشورة
- 2) تسليط الضوء على العلاقة بين إلتزام الشركات بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية وزيادة جودة موثوقية التقارير المالية المنشورة
- 3) الوصول إلى النتائج العلمية والعملية وتقديم التوصيات اللازمة.

### أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها في الدور الذي يلعبه معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة التقارير المالية لدى مستخدمي التقارير المالية، وبالتالي الاهتمام بالدور الإستراتيجي لمعيار القطاعات التشغيلية في إضافة قيمة للمعلومات القطاعية والافصاح عنها

لاجل تحسين جودتها؛ ومن ثم توجيه الشركات نحو تحسين صورة قوائمها المالية، بالإضافة للتعرف على العوامل المؤثرة في ضعف جودة المعلومات للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية ومحاولة تلافيها، وتقييم المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات في تحقيق الشفافية والإفصاح القطاعي الكافي وتعزيز الثقة لدى المستخدمين لها بهدف جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي في البيئة الفلسطينية.

### فروض الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة تم صياغة الفروض لإثبات صحتها في ضوء أهداف الدراسة وتم اعداد فروض الدراسة كما يلي:

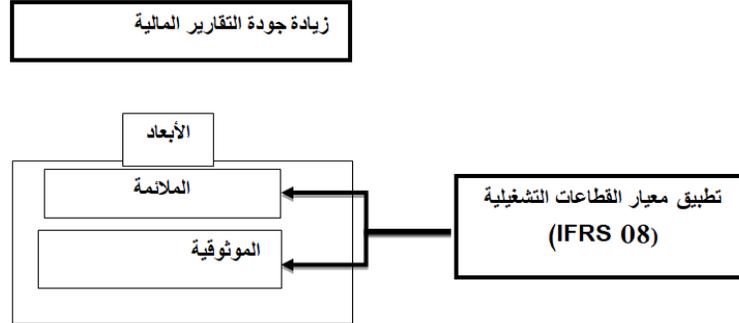
**الفرض الرئيس: يوجد اثر للإلتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة التقارير المالية**

ويتفرع الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية

- (1) يوجد أثر بين الإلتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) وبين زيادة جودة ملاءمة التقارير المالية
- (2) يوجد أثر بين الإلتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) وبين زيادة جودة موثوقية التقارير المالية

### النموذج التصوري لمتغيرات الدراسة:

المتغير المستقل المتغير التابع



### حدود الدراسة:

- (1) الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بإعتبارها الشركات الملتزمة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية وفق اللوائح والقوانين المعمول بها في بورصة فلسطين.
- (2) الحدود الزمنية: ستطبق هذه الدراسة خلال عام 2022م.
- (3) الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة اثر تطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة
- (4) الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على المشاركين في إعداد التقارير المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين من المدراء الماليين والمحليين الماليين والمحاسبين.

**الدراسات السابقة:****دراسة: ( رزق، 2011)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات وأراء بعض اطراف عملية التقرير المالي بشأن تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية على خصائص المعلومات المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى ان الإفصاح عن المعلومات الإجمالية في التقارير المالية دون الإفصاح عن المعلومات القطاعية، يؤدي إلى فقدان مستخدمي التقارير المالية جزء من المعلومات الضرورية والهامة لتقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية وكذلك معدلات النمو المرتفعة، كما ان الإفصاح عن المعلومات القطاعية تحقق فهم افضل لأداء المنشأة في الماضي، وعمل تقديرات افضل للعواد والمخاطر التي تواجه المنشأة، وإصدار أحكام على بيئة ورؤية سليمة عن المنشأة ككل

**دراسة: (Aleksanyan & Danbolt. 2012)**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة التغيرات التي حصلت على الإفصاح عن المعلومات القطاعية في المملكة المتحدة نتيجة تغير المعايير المعتمدة بداية من SSAP 25 ثم IAS 14 و انتهاءا ب IFRS 8 ، وقد أجريت الدراسة على عينة من 127 شركة من أكبر الشركات غير المالية البريطانية في الفترة الممتدة من 2002 الى 2010، وقد وجدت الدراسة أن الانتقال بين المعايير كان له تأثير محدود على عدد القطاعات المفصح عنها ، بينما كان تأثيره كبيرا و ملاحظا على زيادة كمية المعلومات القطاعية المفصح عنها، كما أن الدراسة وجدت أن اعتماد معيار IFRS 8 أدى الى زيادة عدد القطاعات في الشركات التي اختارت قطاع الأعمال كأساس للإفصاح عن القطاعات بينما أدى الى نقصان عددها في الشركات التي اختارت التوزيع الجغرافي كأساس للإفصاح عن القطاعات مقارنة بالمعيار السابق IAS14 ، وأخيرا وجدت الدراسة أن كلا المعيارين IAS 14 و IFRS 8 كان لهما أثرا سلبيا على الإفصاح عن الربحية من القطاعات مقارنة بالمعيار القديم SSAP 25 مما أدى الى انخفاض مستوى الإفصاح عن ربحية القطاعات .

**دراسة : ( الخصري، 2013)**

هدف الدراسة إلى التعرف عن مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالقطاعات التشغيلية الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم 8 ، وتوصلت الدراسة إلى ان الشركات غير ملتزمة بتحديد القطاعات المشمولة بالتقارير المالية وفقا للعبئات الكمية المنصوص عليها في متطلبات المعيار فضلا على أنها لا تلتزم بدرجة كافية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة حول نوعية القطاعات التشغيلية، وهذا يرجع إلى معوقات الخبرة والمعرفة لدى القائمين على إعداد التقارير المالية، بالإضافة على عدم تطبيق تعليمات ملزمة في البورصة فيما يخص تطبيق معايير الإبلاغ المالي، بجانب وجود ضعف لدور الجمعيات المهنية في تنمية وتطوير المحاسبين، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إصدار تشريعات ملزمة للشركات بالالتزام بمعايير الإبلاغ المالي، وبمتطلبات الإفصاح وفق معيار القطاعات التشغيلية

**دراسة: (Kang and Gray. 2013)**

هدفت هذه الدراسة الى فحص التغييرات التي حصلت على الإفصاح عن المعلومات القطاعية في استراليا بعد تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الثامن ( القطاعات التشغيلية )، وقام الباحثان بفحص الإفصاح القطاعي لأكبر منتي شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالية قبل و بعد تبني معيار مجلس المحاسبة الأسترالي الثامن (AASB 8) المعادل للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الثامن ( القطاعات التشغيلية )، و قد وجدت الدراسة ان هناك ارتفاعا في عدد القطاعات المفصوح عنها و مدى الإفصاح بعد تبني المعيار، ولكن الدراسة لاحظت أيضا عدم تغير في تحديد تلك القطاعات بعد تبني المعيار، و قد خلصت الدراسة إلى انه وبشكل عام استطاعت الشركات الحفاظ على مستويات الإفصاح والقطاعات

#### دراسة: (Nienhaus&Kajuter. 2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المعيار (IFRS 08) على القيمة الملاءمة للتقارير القطاعية، من خلال مقارنة القيمة الملائمة للتقارير القطاعية قبل وبعد تطبيق المعيار (IFRS 08)، أظهرت نتائج الدراسة الى ان التقارير القطاعية المعدة وفقا للمعيار (IFRS 08) لها قيمة ملاءمة اعلى، بالمقارنة مع التقارير القطاعية وفقا للمعيار (IAS 14)

#### دراسة (داخل و فرحان، 2022)

تسلط هذه الدراسة الضوء على الإفصاح عن المعلومات القطاعية المهمة في التقارير القطاعية التي تعد أداة مناسبة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين حيث يتم تقديم المعلومات بطريقة تقسيمية مما يتيح إجراء تحليل أكثر دقة لاتخاذ القرارات المستنيرة وبموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي (8) يجب على الشركات تقديم إفصاحات القطاع المالي التي تمكن المستثمرين من تقييم المصادر المختلفة للمخاطر والدخل كما تفعل الإدارة. وقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان التقارير القطاعية هي انعكاس الى التقارير الداخلية التي قدمت الى صانع القرار الرئيسي لتقييم الاداء و تخصيص الموارد اذ تسمح التقارير القطاعية بمراجعة عمليات الوحدة الاقتصادية من نفس منظور الادارة وهذا مناسب لمستخدمي التقارير المالية في توفير معلومات اكثر فائدة وتكون موثوقة جدا لأنها استخدمت في صنع القرار وهذا يزيد من ثقة ومصداقية المستخدمين في التقارير المالية كما توصل الباحثان الى انه يجب الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في كل قطاع بدقه وشفافية حتى تساعد المستخدمين على فهم اداء الوحدة الاقتصادية من خلال قطاعاتها التشغيلية وتقييم ادائها وتخصيص الموارد لها.

#### التعليق على الدراسات السابقة:

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

#### من حيث الموضوع:

تناولت الدراسات السابقة الإفصاح القطاعي وجودة الأرباح، والى فحص التغييرات التي حصلت على الإفصاح عن المعلومات القطاعية في استراليا بعد تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي الثامن، مدى الالتزامات بمتطلبات الإفصاح القطاعي، بينما ركزت على دراسة مدى التزام الشركات بتطبيق معيار الدولي للقطاعات التشغيلية على جودة التقارير المالية من حيث المكان: تنوعت اماكن تطبيق الدراسة ( استراليا وامريكا وبريطانيا)

من حيث المنهج: اعتمدت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي كأداة للدراسة وما يميز الدراسة عن سابقتها بأنها تعتبر هيكل بناء معرفي وتراكمي للدراسات السابقة، فهي تركز على معرفة اثر تطبيق معيار الدولي رقم (IFRS 08) في زيادة جودة التقارير المالية المنشورة في بورصة فلسطين وجهة نظر معدي التقارير المالية .

## الإطار النظري للدراسة:

### اولاً: مفهوم المعيار رقم (8): "القطاعات التشغيلية"(Operating Segments).

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) القطاع التشغيلي بأنه أحد مكونات المنشأة الذي: (1) يقوم بأنشطة أعمال قد يتحقق منها إيرادات ويتحمل عنها مصروفات ( بما في ذلك الإيرادات و المصروفات المتعلقة بمعاملات أخرى مع مكونات المنشأة نفسها).

(2) يتم تحليل نتائج عملياته بانتظام من قبل متخذ القرارات التشغيلية للمنشأة لاتخاذ قرارات تتعلق بالموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع و تقييم أدائه.

(3) تتوفر عنه معلومات مالية بشكل منفصل" (IASB .2009).

ويعتبر معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) من المعايير الدولية الحديثة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولي بهدف الإفصاح عن معلومات تفصيلية عن الأداء المالي للقطاعات التشغيلية، وتحديد درجة وحجم المخاطر المتوقع ان تتعرض لها الشركة و كيفية مواجهتها بالسياسات المتبعة، لذا حدد المعيار أسس عرض التقارير للمعلومات المالية وفق القطاع سواء كان القطاع جغرافي أو قطاع أعمال للوصول إلى :

- تحسين فهم مستخدمي المعلومات المحاسبية للأداء السابق للشركة.
- تحسين قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقدير مخاطر و عوائد الشركة.
- تحسين القدرة على فهم واستيعاب كل ما يتعلق بالشركة ككل (ميرزا واخرون، 2006، ص 310).

لذلك فرض هذا المعيار على المنشآت الإفصاح عن كافة المعلومات التفصيلية التي تمكن من تقييم طبيعة الأثار المالية للأنشطة التجارية وكذلك مساعدة في اجراء المقارنة بين الشركات المتشابهة في طبيعة المنتجات و التنبؤ بالعوائد و المخاطر المستقبلية التي قد تواجهها الشركة.

كما تكمن أهمية تطبيق تلك المعايير في حماية المستثمر وتقليل الفجوة المعلوماتية وأزمة الثقة من خلال إصدار تقارير مالية وفق أسس موحدة تضمن سلامة محتواها الإعلامي اذا توافر به الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تساهم في ترشيد القرارات المالية وتقليل الأثار السلبية بسبب تغيير الممارسات المحاسبية، وتحقق تجانس للبيانات المحاسبية لتحقيق إمكانية قابلية البيانات المالية للمقارنة، وهذا يهدف الي رفع مستوى جودة العرض والإفصاح بالتقارير المالية ومن ثم الحد من التلاعب بالأرباح ومن ثم تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية.

### ثانياً: أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية

تتمثل أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية في عدم كفاية المعلومات المعروضة في القوائم المالية للشركات على تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم المالية من المعلومات التفصيلية بهدف تقييم أداء الشركات، والمقارنة بين الشركات

المتشابهة في طبيعة المنتجات (العمرى، وآخرون، 2007، ص26) هذا يعني ان المعلومات الاكثر تفصيلا يزيد من درجة المعرفة لدى مستخدم التقارير ومساعدته في تقييم أداء الشركات والتنبؤ بالعوائد المستقبلية والمخاطر المتوقعة التي قد تواجه الشركة، وما يبرر أهمية المعلومات القطاعية ما توصل اليه بلانكو (Blanco,2010) بان هناك تأثيرا لجودة الأرباح على زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية، و أن الشركات التي تتمتع بمستوى عالي من الإفصاح و جودة أرباح مرتفعة فان تكلفة رأس المال لديها كانت منخفضة وبالتالي استنتج الدراسة بان جودة الأرباح والإفصاح عن المعلومات القطاعية ساهما في خفض تكلفة رأس المال.

وتناولت دراسة مارديني (Mardini, 2012) اثر الإفصاح وفق متطلبات المعيار الدولي (IFRS 08) على التقارير القطاعية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تقاريرها المالية السنوية لعام2009م عند سريان المعيار، وتحرى ملاحظات المراجعين الخارجيين ومعدّي القوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم – المستثمرين والمحليلين- عن معيار التقارير القطاعية الجديد، وتوصلت إلى وجود تميز ملحوظ في الإفصاح القطاعي وفق المعيار(IFRS 08) بالزيادة لعام 2009م مقارنة العام السابق 2008م وفق المعيار (IAS 14)، مع وجود أفضلية كمية ونوعية في المعلومات القطاعية وفق (IFRS 08) على التقارير المالية لعام 2009 م مقارنة مع عام 2008م، كما تميزت المعلومات بالجودة في سهولة الفهم ودرجة الملائمة والموثوقية، وقابلية البيانات للمقارنة عن ذي قبل وفق المعيار السابق.

### ثالثا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

لم يتفق الفكر المحاسبي على وضع مفهوم شامل للمعلومات بسبب ان ليس لها وجود مادي ملموس يدرك كونها موجهة لإشباع حاجيات العملاء الذين تختلف درجة إشباع رغباتهم، ومحاولة للتعريف بأنها "هي ما تتمتع به هذه المعلومات من موثوقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من إستخدامها"(ملوالعين وآخرون، 2012، ص106)، ويمكن القول بأن: "مفهوم جودة المعلومات تتمثل في الخصائص المتفق على توافرها في المعلومات المحاسبية وما تتمتع به من موثوقية وثقة ومنفعة ورضا مستخدم تلك المعلومة المعدة وفق معايير متعارف عليها للحد من العيوب في الأداء والوصول للشيء المراد تحقيقه، ما يجعلها تمثل عامل الثقة عند الإيصال والإفصاح عن المعلومات تجاه مستخدميها لتمكنه من تحقيق المثالية النسبية في القرار المتخذ.

### رابعا: معايير قياس جودة المعلومات:

يعتبر النظام المحاسبي هو المسؤول عن تجهيز وإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة، من جانب اخر يفترض أن يتوفر لدى الأطراف المستفيدة للمعلومة القدرة على فهم وإستيعاب وإدراك تلك المعلومات المقدمة، ولقد أشارت دراسة (FASB, 2006) إلى أنه من يساعد في عملية ادراك الفهم هي جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين الذين يمتلكون قدرا معقولا من المعرفة المحاسبية. ولقد أشار (إسماعيل، 1999. ص10) إلى أن هناك ثلاث خصائص لجودة إيصال المعلومات إلى المستفيدين في اطار نظام الإبلاغ المالي وهي:

- (1) سهولة الاتصال بين المستفيد والنظام؛
- (2) إيصال المعلومات إلى المستفيد عند الحاجة اليها؛

3) استخدام الوسائل المناسبة في إيصال تلك المعلومات.

وهذا يعني ان جودة المعلومات تتحدد بقدراتها على تحفيز متخذ القرار للوصول إلى قرارات أكثر فعالية، وبناءً على ذلك فقد تحدث (حسان، 2008. ص152) عن ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات وذلك من قبل من يستخدم هذه المعلومات، وتشمل هذه العوامل: منفعة المعلومة لمتخذ القرار، ودرجة الرضا عن المعلومات من قبل متخذ القرار، والأخطاء والتحيز، وتتمثل منفعة المعلومة في صحة المعلومة وسهولة استخدامها.

#### خامساً: دور معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) في تحقيق الجودة المعلوماتية:

يعتبر تحقيق الجودة المعلوماتية في التقارير القطاعية التشغيلية الهدف الأساسي من وراء الرغبة في تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08)، نتيجة الأثر الإيجابي للتطبيق في زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات منها التدفقات النقدية المستقبلية بدرجة تفوق الاهتمام بالمعلومات الخاصة بالأرباح المحاسبية، هذا ما أكدته دراسة عبود (Aboud et al., 2018, p.29) على انخفاض معدل الخطأ في تنبؤات المحللين الماليين عقب تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 08) بالتطبيق على عينة من كبرى المنشآت في الاتحاد الأوروبي

فمن خلال المعيار يتم تقسيم المنشأة إلى أجزاء قطاعية وعرض البيانات المالية قطاعياً جنباً إلى جنب مع المعلومات الاجمالية، تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها المنشأة مستقبلاً، ومقارنة أداء المنشأة في قطاع معين مع منشأة أخرى تعمل في نفس القطاع، مما يساعد المقيمين والمحللين الماليين من تقييم أداء المنشأة بشكل أكثر موضوعية كما اوضحت هذا المعيار معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08)، بما يساعد المستثمر في التنبؤ بالسعر السوقي للسهم، ومدى التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ومن ثم تقييم ربحية المنشأة ككل ، ينعكس هذا الأثر على تحقيق الشفافية للبيانات المعن عنها كونها تعيد الثقة لدى المستثمر وهذا ينعكس بالإيجاب على حجم وكمية وسرعة التداول بسوق الأوراق المالية،

حيث يركز المستثمر في تقييمه على حركة أسعار الأسهم في الماضي، على أمل اكتشاف حركة الأسهم في المستقبل، ويساعد الإفصاح القطاعي للمستثمرين في تقدير مساهمة القطاعات في الربحية وخاصة عندما تختلف الربحية لكل قطاع وبالتالي تخفيض نسبة خطأ التنبؤ بالربحية المستقبلية واتجاهات النمو لكل قطاع والظروف المستقبلية، وتفهم الأداء، وبالتالي تقدير الأداء المستقبلي للمنشأة متعددة القطاعات

حيث تعتبر التقارير القطاعية أهم جزء من المعلومات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا الغرض الذي أصدر من أجله المعيار الدولي للتقارير المالية ، لذا يرى الباحث بان الإفصاح عن المعلومات القطاعية بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية يقلل من فجوة المعلومات التي تحدثها تباين المعلومات المحاسبية، وبالتالي يقلل من دوافع البحث عن المعلومات الخاصة عن كل قطاع، كون تطبيق المعيار يوفر معلومات غنية تتسم بخاصية الموثوقية والملائمة ودقة الأرقام المحاسبية، والحد من عدم تماثل المعلومات ، ويجعل من الصعب على المديرين القيام بممارسات أنشطة إدارة الأرباح، وبالتالي يؤثر ايجابياً على التدفقات النقدية المستقبلية بالمنشأة، وبالتالي ينعكس على تعزيز جودة التقارير المالية، كما يحقق معها الوصول إلى المستوى العالي من جودة المعلوماتية وهذا ما يفسره إنعكاس التزام الشركات بتطبيق (IFRS 08) في جودة المعلومات الذي ظهر أثرها على القرار المتخذ.

#### الاطار العملي للدراسة:

**أولاً منهج الدراسة :**

اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من مصادر المعلومات وفق المنهج الوصفي التحليلي وهما:

(1) المصادر الثانوية : تم التركيز على المصادر الثانوية في معالجة الاطار النظري للدراسة باستخدام المصادر المتاحة للدراسات المنشورة وغير المنشورة كدراسات أكاديمية أو دوريات عالمية ومحلية، والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

(2) المصادر الأولية: تم تصميم قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية للدراسة، لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، توزع على مجتمع الدراسة متمثل في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لأجل تحليلها وتقييم نتائجها.

**ثانياً: مجتمع الدراسة:**

يتكون من معدى التقارير والمحللين الماليين والعاملين في الإدارات المالية بالشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (86) مفردة، حيث تم إسترجاع (82) إستبانة سليمة تم إستخدامها في التحليل بنسبة إسترجاع بلغت (95.3%).

**ثالثاً: أداة الدراسة:**

إعتمدت عليها الدراسة في الحصول على البيانات الأولية على الاستبانة تم إعدادها وتطويرها (بناء على الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة) في بناء الاستبانة وصياغة عباراتها. وإشتملت الإستبانة على قسمين:

القسم الأول: يحتوى على (4) عبارات تناولت السمات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في: (1) المؤهل العلمي. (2) المسمى الوظيفي. (3) سنوات الخبرة. (4) القطاع المنتمية اليه الشركة

القسم الثاني: وتشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهى المحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة، ويشتمل هذا القسم على محورين:

المحور الأول: يقيس مدى الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) ويشتمل على عدد (10) عبارات.

المحور الثاني: يقيس المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) ويشتمل على متغيرين.

المتغير الأول: يقيس (ملاءمة المعلومات المحاسبية) يشتمل (10) عبارات.

المتغير الثاني: يقيس (موثوقية المعلومات المحاسبية) يشتمل (10) عبارات.

**رابعاً: مقياس الدراسة**

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، ولتحديد المحك المعتمد في الدراسة فقد تم تحديد طول الخلايا بين درجات المقياس (4=1-5) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخليه (0.8=4/5) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة الى أقل قيمة من المقياس (بداية المقياس وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخليه، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في جدول رقم (1/1/4).

## جدول رقم (1): مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعة جدا"
أوافق	4	70-80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50-69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	20-49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

و عليه فإن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها  $(1+2+3+4+5)/5=3$  وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة، أما إذا إنخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة. وعليه وتكون العبارة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أكبر من 60%). وفي المقابل تكون العبارة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%).

## خامسا: تقييم أدوات القياس:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من إختبارات الصدق والثبات وهي:

## 1) صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرتها على قياس ما صممت من أجله ووفق نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد إعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

## أ) إختبار صدق محتوى المقياس

إعتمد الباحث على الصدق الظاهري من خلال عرض مسودة أداة القياس على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (10) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة وقد ابدوا رأيهم الإيجابي بصحة عبارات اداة الاستقصاء

## ب) صدق الاتساق الداخلي

يتم فيه إيجاد قوة الارتباط بين درجات عبارات الأداة ودرجات أبعادها التي تنتمي لها وقد تم حساب الاتساق الداخلي للأداة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية له كما هو موضح في الجداول التالية:

## • صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08):

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) والدرجة الكلية للبعد:

## جدول رقم (2): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور معيار (IFRS 08) بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل	مستوى
---	----------	-------	-------

الارتباط	الدلالة	
0.88	0.000	1 تفصح الشركة عن كافة المعلومات ذات العلاقة بين الإيراد الخاص بالعقود مع العملاء والإيرادات المتحققة في القطاعات التشغيلية.
0.79	0.000	2 تفصح الشركة عن الأسس المحاسبية الخاصة بمعالجة المعاملات التبادلية بين القطاعات.
0.90	0.000	3 تفصح الشركة عن أي تغييرات في طرق القياس المستخدمة لتحديد نتيجة الأعمال لكل قطاع.
0.81	0.000	4 تفصح الشركة عن أساليب القياس المتبعة لقياس بنود قائمة الدخل والميزانية لكل قطاع تشغيلي.
0.87	0.000	5 تفصح الشركة بشكل منفصل عن أسس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات في التقارير المالية.
0.85	0.000	6 تفصح الشركة بشكل منفصل عن القطاع البالغ إيراداته 10% فاكتر من إجمالي الإيرادات التشغيلية.
0.80	0.000	7 تفصح الشركة بشكل منفصل عن القطاع البالغ أصوله 10% فاكتر من إجمالي أصول الشركة.
0.82	0.000	8 تفصح الشركة بشكل منفصل عن مصروف الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول بالتقارير المالية.
0.87	0.000	9 تفصح بشكل منفصل عن الإهلاك لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية.
0.89	0.000	10 تفصح الشركة بشكل منفصل عن مصروف ضريبة الدخل لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية.

ويتضح من الجدول رقم(2) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات محور تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع له.

• صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور: ملاءمة المعلومات المحاسبية

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور ملاءمة المعلومات المحاسبية والدرجة الكلية للبعد:

جدول رقم (3): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور ملاءمة المعلومات المحاسبية بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تمكن المعلومات المحاسبية المفصح عنها مؤسسات الإقراض من معرفة الوضع المالي للمنشأة.	0.80	0.000
2	تساعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في فهم نتيجة نشاط الشركة.	0.78	0.000
3	تزيد المعلومات المحاسبية المفصح عنها من دقة توقعات المحللين الماليين.	0.81	0.000
4	توفر المعلومات المحاسبية المفصح عنها تغذية عكسية عن الأداء السابق للشركة.	0.87	0.000
5	تمكن المعلومات المحاسبية المفصح عنها الجهات الحكومية في تقدير الوعاء الضريبي.	0.75	0.000
6	تعكس المعلومات المحاسبية المفصح عنها كافة التغيرات الإقتصادية المؤثرة في السوق المالي.	0.72	0.000
7	تعكس المعلومات المحاسبية المفصح عنها عن آخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية.	0.80	0.000
8	تساعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في إلغاء حالة عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين.	0.89	0.000
9	تساعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها من إجراء المقارنة بين الفترة الحالية مع الفترات السابقة.	0.86	0.000
10	توفر المعلومات المحاسبية المفصح عنها معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ القرار.	0.84	0.000

يتضح من الجدول رقم(3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات محور ملاءمة

المعلومات المحاسبية دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

• صدق الاتساق الداخلي لعبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية:

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية والدرجة الكلية للبعد:

## جدول رقم (3): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالأمانة في العرض.	0.78	0.000
2	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالموضوعية في القياس المحاسبي.	0.82	0.000
3	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية.	0.77	0.000
4	توفر التقارير المالية معلومات محاسبية ذات قدر كاف من الثقة.	0.80	0.000
5	تحقق التقارير المالية قراءة موحدة تضيف الموثوقية لدى لكافة مستخدميها.	0.82	0.000
6	تمكن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية من التحقق من صحتها والوصول لنفس النتائج.	0.80	0.000
7	تتصف المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية بالمرونة وسلامة المحتوى المعلوماتي.	0.79	0.000
8	توازن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير بين الملاءمة وإمكانية الاعتماد لتحقيق فائدة للمعلومات.	0.85	0.000
9	توفق التقارير المالية بين مصلحة الفئات المختلفة.	0.73	0.000
10	تتصف التقارير المالية بالقدرة على تقييم كفاءة إدارة الأموال.	0.82	0.000

يتضح من الجدول رقم(3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات محور موثوقية المعلومات المحاسبية دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

## ج) الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها فهويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الأداة ووفقاً لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلي حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور بالمجموع الكلي، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الإختبار:

## جدول رقم (4): معامل ارتباط محاور الدراسة بالمجموع الكلي

م	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
2	مدى إلتزام الشركة بتطبيق معيار (IFRS 08)	0.87	0.000
5	ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.80	0.000
6	موثوقية المعلومات المحاسبية	0.79	0.000

يتضح من الجدول (4) أن جميع محاور الدراسة لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه. وبذلك تعتبر جميع أبعاد الأداة تقيس ما وضعت لقياسه.

## 2) ثبات الاستبانة

قام الباحث بحساب معامل ثبات الإختبار باستخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha والجدول التالي يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة:

## جدول رقم (5): نتائج إختبار ألفا كرونباخ لمقياس محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
مدى إلتزام الشركة بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08)	10	0.850

0.818	10	ملاءمة المعلومات المحاسبية
0.787	10	موثوقية المعلومات المحاسبية
0.898	30	إجمالي العبارات

من الجدول (5) نتائج إختبار الصدق لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات لجميع محاور الدراسة حيث بلغت قيمة ألفا كرنباخ للمقياس الكلى لمحاور الدراسة (0.898) وهو ثبات وصدق مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة لقياس (محاور الدراسة) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين تم قياسه باستخدام الوسط الحسابي المرجح.

### 3) نموذج الإنحدار البسيط

وتم إستخدام تحليل الإنحدار البسيط لإختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة. كما يتم الاعتماد على معامل التحديد ( $R^2$ ) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات أيضاً يتم الإعتداد على إختبار (T) لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات وفقاً لهذا الإختبار يتم مقارنة القيمة الاحتمالية للمعلمة المقدره مع مستوى المعنوية 5% فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائياً، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

عرض وتحليل البيانات الاولية: ما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية:

### 1) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	59	72.0%
ماجستير	15	18.3%
دكتوراه	8	9.8%
المجموع	82	100.0%

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي الجامعي بلغت نسبتهم (72%)، بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي (ماجستير، دكتوراه) (28)%. ويتضح أن جميع أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

### 2) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (7): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
محاسب	37	45.1%

محل مالي	20	%24.4
مدير مالي	25	%30.5
المجموع	82	%100.0

يتضح من الجدول رقم (7) أن أفراد العينة من المحاسبين بلغت نسبتهم (45.1) % بينما بلغت نسبة أفراد العينة من مدراء ماليين (30.5) % أما أفراد العينة من المدراء (محللين ماليين) فقد بلغت نسبتهم (24.4)%.  
3) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم(8): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	21	%25.6
5 وأقل من 10 سنوات	15	%18.3
10 وأقل من 15 سنة	26	%31.7
15 سنة فأكثر	20	%24.4
المجموع	82	%100

يتضح من الجدول(8) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 وأقل من 15 سنة) بنسبة (31.7) % في المرتبة الأولى، وما بين (5 وأقل من 10 سنة) في المرتبة الثانية بلغت نسبتهم (18.3) % من أفراد العينة الكلية ثم في المرتبة الثالثة الذين تزيد سنوات خبرتهم عن (15 سنة فأكثر) بنسبة(24.4) % ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة تزيد خبرتهم عن(5 سنوات) وهذا يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

4) توزيع أفراد العينة حسب القطاع المنتمية اليه الشركة

جدول رقم(9): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير القطاع

القطاعات	العدد	النسبة%
الخدمات	17	%20.7
الصناعة	15	%18.3
التأمين	18	%22.0
الاستثمار	18	%22.0
البنوك والخدمات المالية	14	%17.1
المجموع	82	100%

يتضح من الجدول(9) أن معظم الشركات المبحوثة تنتمي اليه قطاع (الخدمات) بلغت نسبتهم (20.7) % ثم في المرتبة الثانية قطاع(البنوك والخدمات المالية) بنسبة(17.1) % ثم في المرتبة الثالثة قطاع (الاستثمار) بنسبة (22) % ثم في المرتبة الرابع قطاع (الصناعة) بنسبة (18.3) % ثم في المرتبة الأخيرة قطاع (التأمين) بنسبة (22) %.

إختبار الفرضيات

## عرض وتحليل بيانات محاور الدراسة

أولاً:" التوزيع التكراري لعبارات محاور الدراسة:

وفيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس عبارات محاور الدراسة المختلفة في المجتمع موضع الدراسة وذلك على النحو التالي:

## المحور الاول : معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08)

يهدف هذا المحور في معرفة اثر الالتزام بتطبيق الشركات لهذا المعيار، فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس مدى تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين :

جدول (10): التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني تطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08)

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1/ تفصح الشركة عن كافة المعلومات ذات العلاقة بين الإيراد الخاص بالعقود مع العملاء والإيرادات المتحققة في القطاعات التشغيلية.	16	0.19	49	0.59	11	0.14	6	0.08	0	0
2/ تفصح الشركة عن الأسس المحاسبية الخاصة بمعالجة المعاملات التبادلية بين القطاعات.	20	0.25	44	0.54	13	0.15	5	0.05	0	0
3/ تفصح الشركة عن أي تغييرات في طرق القياس المستخدمة لتحديد نتيجة الأعمال لكل قطاع.	22	0.26	37	0.45	20	0.25	3	0.04	0	0
4/ تفصح الشركة عن أساليب القياس المتبعة لقياس بنود قائمة الدخل والميزانية لكل قطاع تشغيلي.	19	0.24	31	0.37	25	0.31	6	0.07	1	0.01
5/ تفصح الشركة بشكل منفصل عن أسس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات في التقارير المالية.	18	0.22	44	0.54	12	0.14	8	0.09	0	0
6/ تفصح الشركة بشكل منفصل عن القطاع البالغ إيراداته 10% فاكتر من إجمالي الإيرادات التشغيلية.	15	0.18	27	0.35	26	0.31	11	0.13	3	0.03
7/ تفصح الشركة بشكل منفصل عن القطاع البالغ أصوله 10% فاكتر من إجمالي أصول الشركة.	14	0.17	31	0.38	24	0.29	10	0.13	3	0.03
8/ تفصح الشركة بشكل منفصل عن مصروف الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول بالتقارير المالية.	14	0.16	26	0.32	20	0.24	17	0.21	5	0.06
9/ تفصح بشكل منفصل عن الإهلاك لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية.	14	0.16	24	0.3	24	0.3	17	0.2	3	0.03
10/ تفصح الشركة بشكل منفصل عن مصروف ضريبة الدخل لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية.	13	0.16	28	0.35	19	0.23	19	0.23	3	0.03
إجمالي العبارات	165	0.20	341	0.42	194	0.24	102	0.125	18	0.2

يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة (62) % من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تقيس (اثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (14.5) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24) % . وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى العبارات:

(1) يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (78)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح عن كافة المعلومات ذات العلاقة بين الإيراد الخاص بالعقود مع العملاء والإيرادات المتحققة في القطاعات التشغيلية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة بلغت نسبتهم (14) %.

(2) يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (79)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح عن الأسس المحاسبية الخاصة بمعالجة المعاملات التبادلية بين القطاعات، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5)%، أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15) %.

(3) يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (71)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح عن أي تغييرات في طرق القياس المستخدمة لتحديد نتيجة الأعمال لكل قطاع، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25) %.

(4) يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (61)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح عن أساليب القياس المتبعة لقياس بنود قائمة الدخل والميزانية لكل قطاع تشغيلي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (31) %.

(5) يتبين من العبارة رقم (5) نسبة (76)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح بشكل منفصل عن أسس محاسبة العمليات الداخلية بين القطاعات في التقارير المالية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14) %.

(6) يتبين من العبارة رقم (6) نسبة (53)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح بشكل منفصل عن القطاع البالغ إيراداته 10% فأكثر من إجمالي الإيرادات التشغيلية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (31) %.

(7) يتبين من العبارة رقم (7) نسبة (55)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح بشكل منفصل عن القطاع البالغ أصوله 10% فأكثر من إجمالي أصول الشركة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (29) %.

(8) يتبين من العبارة رقم (8) نسبة (48)% من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح بشكل منفصل عن مصروف الفائدة لكل قطاع تشغيلي مشمول بالتقارير المالية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (24)%، أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27) %.

(9) يتبين من العبارة رقم (9) نسبة (46)% من أفراد العينة يوافقون على أن بشكل تفصح منفصل عن الإهلاك لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (24)% أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30) %.

10) يتبين من العبارة رقم (11) نسبة (51%) من أفراد العينة يوافقون على أن الشركة تفصح بشكل منفصل عن مصروف ضريبة الدخل لكل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (26%)، أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23)%.

### المجال الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

فيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس مقاييس جودة التقارير المالية  
(1) المحور الأول: ملاءمة التقارير المالية

جدول رقم (11): التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول ملاءمة التقارير المالية المنشورة

العبارة	أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ يمكن التقارير المالية المنشورة مؤسسات الإقراض من معرفة الوضع المالي للمنشأة.	25	30.2	3	64.3	4	5.5	0	0	0	0
2/ تساعد التقارير المالية المنشورة في فهم نتيجة نشاط الشركة.	21	25.3	3	61.5	7	9.9	0	0	3.3	0
3/ تزيد التقارير المالية المنشورة من دقة توقعات المحللين الماليين.	26	31.3	3	57.1	7	8.8	1	1.6	1.1	1.1
4/ توفر التقارير المالية المنشورة تغذية عكسية عن الأداء السابق للشركة.	20	24.7	7	56.6	12	14.3	3	3.3	1.1	1.1
5/ تمكن التقارير المالية المنشورة الجهات الحكومية في تقدير الوعاء الضريبي.	19	23.1	1	45.1	25	30.2	1	1.6	0	0
6/ تعكس التقارير المالية المنشورة كافة التغيرات الاقتصادية المؤثرة في السوق المالي.	16	19.8	8	49.5	15	18.7	9	11.1	1.1	1.1
7/ تعكس التقارير المالية المنشورة عن آخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية.	22	26.9	7	52.7	14	17.1	2	2.2	1.1	1.1
8/ تساعد التقارير المالية المنشورة في إلغاء حالة عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين.	19	23.1	1	57.1	14	16.5	2	2.7	0.5	0
9/ تساعد التقارير المالية المنشورة من إجراء المقارنة بين الفترة الحالية مع الفترات السابقة.	26	31.9	9	59.9	5	6.1	1	1.1	1.1	1.1
10/ توفر التقارير المالية المنشورة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ القرار.	22	26.4	4	50.5	14	17.6	1	1.6	3.8	3
إجمالي العبارات	216	26.3	6	55.4	117	14.5	23	2.9	0.9	0.9

يتضح من الجدول رقم (11) أن نسبة (81.7%) من أفراد العينة يوافقون على إجمالي العبارات التي تقيس (ملاءمة التقارير المالية) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.8) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.5) %، وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى العبارات:

(1) يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (94.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تمكن مؤسسات الإقراض من معرفة الوضع المالي للمنشأة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (0) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.5) %.

(2) يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (86.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تساعد في فهم نتيجة نشاط الشركة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.3) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9) %.

(3) يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (88.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تزيد من دقة توقعات المحللين الماليين ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.7) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.8) %.

(4) يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (81.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة توفر تغذية عكسية عن الأداء السابق للشركة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.4) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.3) %.

(5) يتبين من العبارة رقم (5) نسبة (68.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تمكن الجهات الحكومية في تقدير الوعاء الضريبي ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.6) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.2) %.

(6) يتبين من العبارة رقم (6) نسبة (69.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تعكس كافة التغيرات الاقتصادية المؤثرة في السوق المالي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12.1) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.7) %.

(7) يتبين من العبارة رقم (7) نسبة (79.6) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تعكس عن آخر تقييم عادل لبنود القوائم المالية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.3) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17) %.

(8) يتبين من العبارة رقم (8) نسبة (80.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تساعد في إلغاء حالة عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.2) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.5) %.

(9) يتبين من العبارة رقم (9) نسبة (91.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تساعد من إجراء المقارنة بين الفترة الحالية مع الفترات السابقة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.2) % أما أفراد العينة الذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6) %.

10) يتبين من العبارة رقم(10) نسبة (76.9)% من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ القرار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.4)% أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.6)%.

المحور الثاني: موثوقية التقارير المالية :

فيما يلي التوزيع التكراري لعبارات المحور:

جدول (12): التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني موثوقية التقارير المالية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالأمانة في العرض.	23	27.5	49	60.4	8	9.3	1	1.6	1	1.1
2/ تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالموضوعية في القياس المحاسبي.	27	33.0	43	51.6	11	13.2	0	0.5	1	1.6
3/ تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية.	16	19.2	43	52.7	13	15.9	10	11.5	0	0.5
4/ توفر التقارير المالية معلومات محاسبية ذات قدر كاف من الثقة.	15	18.7	48	57.7	18	21.4	1	1.6	0	0.5
5/ تحقق التقارير المالية قراءة موحدة تضيء الموثوقية لدى لكافة مستخدميها.	18	22.5	47	56.6	14	17.0	3	3.3	0	0.5
6/ تمكن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية من التحقق من صحتها والوصول لنفس النتائج.	11	13.7	55	65.9	14	17.6	2	2.7	0	0
7/ تتصف المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية بالمرونة وسلامة المحتوى المعلوماتي.	17	20.3	50	61.0	13	15.9	2	2.2	0	0.5
8/ توازن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير بين الملاءمة وإمكانية الاعتماد لتحقيق فائدة للمعلومات .	16	19.2	55	67.6	8	9.3	3	3.8	0	0
9/ توفيق التقارير المالية بين مصلحة الفئات المختلفة.	19	23.6	45	53.3	16	19.8	1	1.6	1	1.6
10/ تتصف التقارير المالية بالقدرة على تقييم كفاءة إدارة الأموال.	16	19.2	43	52.2	15	18.1	8	9.9	0	0
إجمالي عبارات	178	21.7	478	57.9	130	15.8	31	3.9	3	0.6

يتضح من الجدول رقم (12) أن نسبة (79.6)% من أفراد العينة يوافقون على إجمالي عبارات التي تقيس (موثوقية المعلومات المحاسبية) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.5)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.8)%، وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى العبارات:

- (1) يتبين من العبارة رقم (1) نسبة (87.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تتميز بالأمانة في العرض، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.7%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.3)%.
- (2) يتبين من العبارة رقم (2) نسبة (84.6%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية المنشورة تتميز بالموضوعية في القياس المحاسبي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.1%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.2)%.
- (3) يتبين من العبارة رقم (3) نسبة (71.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تتميز بالتمثيل الصادق للأحداث الاقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12)%.
- (4) يتبين من العبارة رقم (4) نسبة (76.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية معلومات توفر محاسبية ذات قدر كاف من الثقة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.1%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.4)%.
- (5) يتبين من العبارة رقم (5) نسبة (79.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية تحقق قراءة موحدة تضيفي الموثوقية لدى لكافة مستخدميها، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.8%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17)%.
- (6) يتبين من العبارة رقم (6) نسبة (79.6%) من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية تمكن من التحقق من صحتها والوصول لنفس النتائج، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.7%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.6)%.
- (7) يتبين من العبارة رقم (7) نسبة (81.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير المالية تتصف بالمرونة وسلامة المحتوى المعلوماتي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.7%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.9)%.
- (8) يتبين من العبارة رقم (8) نسبة (76.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن توازن المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتقارير بين الملاءمة وإمكانية الاعتماد لتحقيق فائدة للمعلومات، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.8%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.3)%.
- (9) يتبين من العبارة رقم (9) نسبة (76.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية توفق بين مصلحة الفئات المختلفة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.2%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.8)%.
- (10) يتبين من العبارة رقم (10) نسبة (71.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن التقارير المالية تتصف بالقدرة على تقييم كفاءة إدارة الأموال، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9.9%) أما أفراد العينة الذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.1)%.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة :-

## اختبار الفرضية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية وبين ملاءمة التقارير المالية. ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل ويمثله في الدراسة (تطبيق معيار القطاعات التشغيلية) والمتغير التابع ويمثله (ملائمة التقارير المالية) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين اثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية وبين ملاءمة التقارير المالية

المتغيرات	قيم المعاملات	اختبار (T)	مستوى المعنوية
ثابت المعادلة (a)	24.889	12.771	0.000
معامل عدالة التعاملات (b)	0.407	8.005	0.000
R معامل لارتباط	0.51		
R2: معامل التحديد	0.26		
F	64.07		
Sig F	0.000		

يتضح من الجدول رقم (13) ما يلي:

- وجود ارتباط طردي وسط بين اثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية وبين ملاءمة التقارير المالية بالمجتمع موضع الدراسة ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار (B) وذلك على النحو التالي:
  - بلغت قيمة معامل الارتباط (0.51) وتدل هذه القيمة على وجود علاقة ارتباطيه بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية و ملاءمة التقارير المالية.
  - بلغت قيمة معامل انحدار متغير العلاقة بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وملاءمة التقارير المالية (0.407) وهذا يعنى أن تطبيق معيار القطاعات التشغيلية يؤثر طردياً على ملاءمة التقارير المالية في المجتمع موضع الدراسة .
- كما تشير نتائج التقدير إلى أن متغير تطبيق معيار القطاعات التشغيلية تفسر ملاءمة التقارير المالية في المجتمع موضع الدراسة بنسبة (26)% بينما تفسر المتغيرات الأخرى بنسبة (74)%.
- كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وملاءمة التقارير المالية وفقاً لاختبار (t) واختبار (F) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (T) لمعامل الانحدار (B) (8.005) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة F (64.07) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وملاءمة التقارير المالية بالمجتمع موضع الدراسة.

$$معادلة الانحدار: + E_2X 24.889 + 0.407 =_1Y$$

وفقاً لمعادلة الانحدار يتضح بأن زيادة الاهتمام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية  $X_2$  بدرجة واحدة تؤدي إلى زيادة ملاءمة التقارير المالية  $Y_1$  بمقدار 0.407 درجة وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في العبارات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة (يوجد أثر ذو دلالة بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وملاءمة التقارير المالية).

## اختبار الفرضية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين اثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية وبين موثوقية التقارير المالية وإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير المستقل ويمثله في الدراسة (تطبيق معيار القطاعات التشغيلية) والمتغير التابع ويمثله (موثوقية التقارير المالية) وفيما يلي نتائج التحليل:

جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين تطبيق المعايير معيار القطاعات التشغيلية وبين موثوقية التقارير المالية

المتغيرات	قيم المعاملات	اختبار (T)	مستوى المعنوية
ثابت المعادلة (a)	22.684	13.410	0.000
معامل عدالة التعاملات (B)	0.447	10.137	0.000
R معامل لارتباط	0.61		
R2: معامل التحديد	0.37		
F	102.751		
Sig F	0.000		

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

(1) وجود ارتباط طردي فوق الوسط بين اثر الالتزام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية و موثوقية المعلومات المحاسبية بالمجتمع موضع الدراسة ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار (B) وذلك على النحو التالي:

(أ) بلغت قيمة معامل الارتباط (0.61) وتدل هذه القيمة على وجود علاقة ارتباطيه بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية و موثوقية المعلومات المحاسبية.

(ب) بلغت قيمة معامل انحدار متغير العلاقة بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وموثوقية المعلومات المحاسبية (0.447) وهذا يعنى أن تطبيق معيار القطاعات التشغيلية يؤثر طردياً على موثوقية المعلومات المحاسبية في المجتمع موضع الدراسة .

(2) كما تشير نتائج التقدير إلى أن متغير تطبيق المعايير معيار القطاعات التشغيلية يؤثر في موثوقية المعلومات المحاسبية في المجتمع موضع الدراسة بنسبة (37%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.37) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (63)%.

(3) كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وموثوقية المعلومات المحاسبية وفقاً لاختبار (t) واختبار (F) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (T) لمعامل الانحدار (b) (10.137) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة (F) (102.751) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعليه يتم قبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وموثوقية المعلومات المحاسبية بالمجتمع موضع الدراسة.

$$+ E_2X 22.684 + 0.447 =_2Y \quad \text{معادلة الانحدار:}$$

وفقا لمعادلة الانحدار يتضح بأن زيادة الاهتمام بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية  $X_2$  بدرجة واحدة تؤدي إلى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية  $Y_2$  بمقدار 0.447 درجة وبناء على ما سبق يتم قبول فرضية الدراسة الرابعة (يوجد أثر ذو دلالة بين التزام الشركات بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية و موثوقية المعلومات المحاسبية).

### النتائج والتوصيات:

بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج وادت الي مجموعة من التوصيات كما يلي:

#### أولاً: النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والميدانية توصل الباحث إلى استخلاص النتائج التالية:

- 1) وجود علاقة إرتباطية طردية موجبة بين متطلبات تطبيق معيار القطاعات التشغيلية وتحقق الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية حيث ان الدراسة اثبتت:
  - وجود أثر لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية بشكل إيجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية.
  - وجود أثر لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية بشكل إيجابي على موثوقية المعلومات المحاسبية.
- 2) تبين أن إلتزام الشركات الفلسطينية بتطبيق معيار القطاعات التشغيلية له دور مهم في رفع جودة التقارير المالية.
- 3) يحقق تطبيق المعيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) فهم افضل لاداء المنشآت، ولها اهمية في توليد تدفقات نقدية مستقبلية
- 4) يسهم تطبيق المعيار القطاعات التشغيلية (IFRS 08) في تعزيز مستوى الملائمة والموثوقية للتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين
- 5) يساعد تطبيق معيار القطاعات التشغيلية في زيادة جودة الإفصاح والشفافية وبالتالي مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة

#### ثانياً: التوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإن الباحث يوصي بالتالي:

- 1) العمل على تحقيق متطلبات ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية لتحسين صورة التقارير المالية
- 2) ضرورة الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح الكامل وفق معيار القطاعات التشغيلية لزيادة جودة التقارير المالية.

- (3) ضرورة الإفصاح عن كلا من مصاريف الفوائد والضرائب والإهلاكات الخاصة بكل قطاع تشغيلي بشكل مستقل لتقديم معلومات تفصيلية تلئم احتياجات متخذ القرار.
- (4) ضرورة اصدار تشريعات ملزمة لجميع الشركات بالالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح وفق معيار القطاعات التشغيلية، بالإضافة الي تعاون الجمعيات والمنظمات المهنية في توعية وتدريب المراجعين والمحاسبين حول اسس ومتطلبات تطبيق معيار القطاعات التشغيلية،

## المراجع والتوثيق

- (1) إسماعيل، محمود إسماعيل (2008)، "دور القوائم المالية المعدة وفق IFRSs في توجيه وتشجيع الاستثمارات"، مجلة الفكر المحاسبي، مصر، مجلد 12، عدد 1، ص ص 31 – 1.
- (2) حسان، محمد محمود (2008). نظم المعلومات الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- (3) الخضري، حسن عبد الماجد. (2013). "مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8: القطاعات التشغيلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين.
- (4) داخل، حسنين علي و فرحان، عماد محمد، (2022). الإفصاح في التقارير القطاعية واهميته للمستخدمين وتأثيره على الوحدة الاقتصادية وفقاً لمعيار IFRS8 ، مجلة الريادة للمال والأعمال، جامعة واسط، العراق، المجلد (3)، العدد(1)، ص ص 42-54.
- (5) رزق، عبد العاطي محمد. (2011). "اثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر
- (6) العمري، أحمد محمد وسويدان، ميشيل سعيد وعبد، سوزان رسمي (2007)، "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية لعام 2002"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية، مصر. 44 ( 2 )، ص ص 1-48.
- (7) ملو العين، علاء محمد ومليجي، عبدالحكيم مليجي مجدي. (2012)، "محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها علي مستوي جودة المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 3، ص ص 89 - 159.
- (8) ميرزا، عباس علي ، وجراهام. جيه. هولت و ماغنوس. أرييل. (2006). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، عمان،
- (9) Aboud, A., Roberts, C., and Zalata, A. M. (2018) , "The impact of IFRS 8 on financial analysts' earnings forecast errors: EU evidence", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 33 (4) , 2-17 <https://doi.org/10.1016/j.intaccudtax.2018.08.001>.
- (10) Aleksanyan, Mark and Danbolt, Jo, "Segment Reporting in the UK" (August 24, 2012). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2180894>. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2180894>.
- (11) Blanco, Belen (2010), "The Complementarily between Segment Disclosure and Earnings Quality, and Its Effect on Cost of Capital", Doctoral Dissertation, Universidad Carlos iii <https://doi.org/10.2139/ssrn.1470589>..Madrid, Madrid, Spain
- (12) Ghassan Mardini,(2012) " The impacts of IFRS 8 On Segmental Reporting's By Jordanian Listed Companies, an analysis of disclosure practices and same stakeholders perceptions", Journal of Accounting in Emerging Economies 2(1):67-90 <https://doi.org/10.1108/20421161211196139>.

- International Accounting Standards Board (2009) , International Financial Reporting (13  
.Standard 8: Operating Segments , London, England
- Kajuter, P. Nienhaus, M. (2015). "The Impact of IFRS (8) Adoption on The Value (14  
Relevance of Segment Reports" University of Muenster—Accounting Center, Available at  
SSRN <https://doi.org/10.2139/ssrn.2377229>.
- Kang, H. and Gray, S. J. (2013), "Segment Reporting Practices in Australia: Has IFRS 8 (15  
Made a Difference?" Australian Accounting Review, 23, 232–243.  
<https://doi.org/10.1111/j.1835-2561.2012.00173.x>.



## The impact of the commitment to apply the operating segments standard in increasing the quality of financial reports

Haney Salama Ahmed Al-Abadla

University College of Science and Technology - Khan Younis - Palestine

\*Corresponding author E-mail : [haneysal102@gmail.com](mailto:haneysal102@gmail.com)

Submission date: 26/9/2022

Accepted date: 26/10/2022

### Abstract:

The study aimed to verify the impact of applying the operational sectors standard on increasing the quality of financial reports, from the point of view of financial report preparers in Palestine. The researcher relied on the descriptive analytical method. Using a questionnaire tool to collect data, distributed over The sample of the study is (86) single from the size of the community.

The results of the study showed that there is a positive positive impact correlation between the requirements for the application of the operational sectors standard (IFRS 08) to increase the quality of financial reports. The study recommended obligating the relevant companies to apply the operational sectors standard because of its positive impact on increasing and improving the quality of financial reports.

**Keywords:** Standard of Operating Segments; Quality of Financial Reports; Preparers of Financial Reports.

### References

- [1] Aboud, A., Roberts, C., and Zalata, A. M. (2018) , "The impact of IFRS 8 on financial analysts' earnings forecast errors: EU evidence", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 33 (4) , 2-17. <https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2018.08.001>.
- [2] Aleksanyan, Mark and Danbolt, Jo, "Segment Reporting in the UK" (August 24, 2012). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2180894>. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2180894>.
- [3] Blanco, Belen (2010), "The Complementarily between Segment Disclosure and Earnings Quality, and Its Effect on Cost of Capital", Doctoral Dissertation, Universidad Carlos iii Madrid, Madrid, Spain. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1470589>.
- [4] Ghassan Mardini,(2012) " The impacts of IFRS 8 On Segmental Reporting's By Jordanian Listed Companies, an analysis of disclosure practices and same stakeholders perceptions", Journal of Accounting in Emerging Economies 2(1):67-90 <https://doi.org/10.1108/20421161211196139>.
- [5] International Accounting Standards Board (2009) , International Financial Reporting Standard 8: Operating Segments , London, England.
- [6] Kajuter, P. Nienhaus, M. (2015). "The Impact of IFRS (8) Adoption on The Value Relevance of Segment Reports" University of Muenster—Accounting Center, Available at SSRN <https://doi.org/10.2139/ssrn.2377229>.

- [7] Kang, H. and Gray, S. J. (2013), "Segment Reporting Practices in Australia: Has IFRS 8 Made a Difference?" *Australian Accounting Review*, 23, 232–243. <https://doi.org/10.1111/j.1835-2561.2012.00173.x>.